

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

أثر تطبيق قواعد الحوكمـــة على الإفصـــاح المحاسبي وجــودة التقاريــر الماليـــــة

إعداد:

أ. موسي سهام
أستــاذة بجامعـــة بسكرة

أ. خالدي فراح
أستــاذة بجامعـــة بسكرة
sihem_aissaoui@hotmail.com

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: laboratoire_lfbm@yahoo.fr
هاتف/ فاكس: 033742199

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

ملخص:

لقد أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة التي تطبق في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، فكثير من المساهمين فقدوا الثقة في الأسواق المالية، ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية، وبتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلّما ازداد تعثر بعض الشركات العملاقة، ومن هنا يمكن القول أن مصطلح الحوكمة بدأ يطبق إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي، وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وهو يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات أولاً، وفي الدولة والاقتصاد ثانيًا، لضمان نجاح الشركات وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني.

Résumé:

la gouvernance est devenu des enjeux importants qui s'appliquent dans les entreprises privées et publiques aussi bien, de nombreux actionnaires ont perdu confiance dans les marchés financiers, cela est dû à des administrateurs qui gèrent les entreprises et les auditeurs qui ne divulguent pas les états financiers et comptables contenues dans les diverses sociétés, qui ont montré la présence de désordre et de manque de confiance dans l'information financière, cela est dû à des administrateurs qui gèrent les entreprises et les auditeurs qui ne divulguent pas les états financiers et comptables contenues dans les différentes sociétés, qui a montré la présence de désordre et de manque de confiance dans les rapports financiers, batalli et a commencé à étendre ce concept de plus en plus vous trouverez quelques-uns des géants, on peut dire que le terme de gouvernance a commencé à être appliquée après la survenance de crises répétées financières subies par l'économie mondiale, et l'échec de certaines entreprises et la propagation de la corruption dans, Cela signifie l'existence d'un ensemble intégré de normes et de principes qui doivent être pris en compte dans les premières entreprises, a l'état et l'économie, d'autre part, pour assurer le succès des entreprises et d'atteindre son but, et d'assurer leur contribution à la croissance de l'économie nationale.

مقدمة:

تعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار الأسهم، حيث أنّ أسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءتها، وذلك من خلال توافر كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، ومن المعروف أنّ المعايير المحاسبية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين، والتي تمثل الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فإنّ مستخدمي المعلومات بحاجة إلى معلومات أخرى تتعلق بالتطلعات المستقبلية ومعلومات غير مالية مثل جودة الإدارة، المهارات الابتكارية، رأس المال الذهني، رضا العميل وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في عصر المعلومات.

ومن الجدير بالذكر أنّ المؤسسات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركـــــات، من خلال تقديم عدد الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، مما أدى إلي انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب التطبيق في الشركات.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أثر قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، من خلال الاجابة على الإشكالية التالية:

ما أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؟

وتكمن **أهمية الدراسة** في: إبراز ايجابيات تطبيق قواعد الحوكمة كالتقليل من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين من أداءها، وتحسين حركة التداول في السوق المالي، وبالتالي جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي لها، ودعم الثقة فيها.

كما **تهدف الدراسة** إلى:

- التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات؛
- الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمـــة؛
- الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة؛
- التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة و الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

أولا:ماهية حوكمة الشركات

لقد بدأ الاهتمام بالحوكمة بعد انهيار شركة انرون وولكدووم، وأزمة المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات في الدول المتقدمة، وكذلك الأزمة المالية الحالية التي أدت إلى الركود الاقتصادي مما يدل على أهمية عدم تطبيق قواعد الحوكمة.

إنّ تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة،خاصة للشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث تشكل عنصرًا مهمًا من عناصر تقييم الشركة، وعامل إطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي، لذلك سنتعرض في الفقرة الموالية إلى تحليل مفهوم الحوكمة، وقواعدها، وأهداف هذه القواعد، والأطراف التي تقوم بتطبيقها في الشركة.

1– تعريف حوكمة الشركات: تشير معظم أدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات (Corporat Governance) في اللـــــغة العربية، ولكن المصطلح الانجليزي متفق عليه من كافة الاقتصاديين القانونيين والمحليين، وهذا ما تؤكده موسوعة (Encyelopelia)، وقد تعددت التعاريف لتداخل الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات[i].

ولكن هذا المصطلح اختلفت عليه اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد، وحوكمة الشركات، والإدارة الحكيمة[ii]، في حين رأى بعض الاقتصاديين بتسميتها أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، أو الإدارة النزيهة أو الحاكمية المؤسسية في حكم الشركات.

وفي هذا الصدد فقد عرّفها البعض بأنّها:

الاجراءات الحاكمة بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة[iii].

كما قد تعتبر بأنّها مفهوم التحكم المؤسسي لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حاملي الأسهم وحماية حقوق أصحاب المصالح، والتأكد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوى المحلي والدولي وتحقيق العدالة الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق [iv]، وبتالي فهي تعتبر إطار يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديري ورؤساء تلك الشركات وموظفيها والمعلومات التي يفصحون عنها المستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين، وتضمن أيضًا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة، وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس، كما تتضمن التشريعات الصادرة عن الحكومة والجهات التشريعية التي يتعامل معها المساهمون والشركات[v].

وقد اعتبر البعض بأنّ الحوكمة هي امتداد لكل من الخصخصة والعولمة واقتصاد السوق[vi]، فهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال منظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، وكذلك الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر، ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة[vii].

وفي هذا المجال أيضًا ذكر بأنّ الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والمهتمين بشؤون الشركات، وهي تضع الأهداف والأدوات التي ليتم التنفيذ، وبذلك تضمن الهيكل الإداري السليم للشركات، كما قدمت IFC تعريفًا للحوكمة بأنّها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، فالحوكمة تعني النظم؛ أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية[viii] .

أما منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوما للحاكمية المؤسسية على أنّها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية (OECD)[ix].

إذن فحوكمة الشركات لها عدة معاني أساسية تتمثل في كونها:

- مجموعة من الأنظمة خاصة برقابة أداء الشركات؛
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- تدير الشركات لصالح المساهمين والمستثمرين؛
- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين ومنظم يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين في إدارة الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين؛
- مجموعة من المفاهيم والأهداف تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة العليا لتتبع الأهداف التي وضعت من أجل إنماء الشركة وتطورها وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة والإشراف على الاستخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية.

2- قواعد حوكمة الشركات:

إنّ قواعد الراسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم (قواعد حوكمة الشركات) بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقة، وأصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق ومؤشرًا على المستوى التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بقواعد الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد، وبتالي أثرت على الاقتصاد ونموه.

وبناء على ما تقدم تقسم القواعد الخاصة بحوكمة الشركات إلى ست مجموعات رئيسية وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يمكن توضيحها كما يلي[x]:

– **توافر إطار فعال للحوكمة**: تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة، والإلزام الجميع بتطبيق القانون، ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق.

– **حماية حقوق المساهمين**: تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة.

– **المعاملة العادلة للساهمين**: تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر.

– **دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة**: للوقوف على دور أصحاب المصالح لمساهمتهم في إيجاد طرق مختلفة لتأمين طرق تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وكذلك الدور الفعال بين أصحاب مصالح والشركة لاستمراريتها ماليًا وإداريًا، ويتم ذلك من خلال احترام حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القوانين الداخلية والخارجية للشركات.

– **الإفصاح والشفافية**: تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المُنَظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإنّ ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

كذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه[xi].

ومما سبق يتبن وجوب التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بتوفير افصاحات طوعية بالإضافة إلى الافصاحات الإجبارية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمة، وذلك على أساس أنّ الإطار العام للإفصاح الإلزامي يوفر غالبًا الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، لكن أصحاب المصالح دائمًا يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية.

– **مسؤوليات مجلس الإدارة**: للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة فإنّ قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام هي[xii]:

* على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين؛

* أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة

* تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح؛

* على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة إستراتجية شاملة والمراقبة وإجراء التغيرات اللازمة، لضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة في الوقت المناسب.

وعليه فإنّه يجب أن يراعي في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية؛أي أن تتوفر في أعضائه المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة في قدرتهم وصولاً إلى اتخاذ قرارات سليمة وتحقيق القدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر.

3- أهداف قواعد حوكمة الشركات:

تهدف قواعد حوكة الشركات إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي[xiii]:

- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تُمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة؛

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛

- تحسين كفاءة إستخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية؛

- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس؛

- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية؛

- الاشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع؛

- خفض تكلفة رأس مال الشركة وضمان استمراريتها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفان عثرة في طريق التنمية؛

– تحقيق إمكانية المنافسة من في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية؛

مما سبق يتضح أنّ الأهداف الموضوعة تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صوره، وتعيق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعة وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

4– الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات: هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي[xiv]:

– **المساهمون:** هو من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

– **مجلس الإدارة:** بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ورسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

– **الإدارة:** تعتبر الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال، إلى مجلس الإدارة كما أنّ الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة.

– **أصحاب المصالح:** هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وتكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف.

ثانيا: الافصاح المحاسبي وجودة التقرير المالية في ضوء قواعد الحوكمة

إزداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأنّ العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، ومما لا شك أنّ القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ قرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات، وبتالي إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية.

إنّ الإفصاح المحاسبي هو الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعم قراراتهم خصوصًا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، واستنادًا لما تقدم سنتناول مناقشة الإفصاح المحاسبي، وعلاقته بقواعد حوكمة الشركات، وكذلك مفهوم جودة التقارير المالية والمحاسبية.

1- **الإفصاح المحاسبي**: يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورًا هامًا في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار والإئتمان في الشركات، كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الشركة، وعلى المستوى القومي.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أيضًا روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوًا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

هذا وتختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظر خاصة.

فمثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات، كما أنّ وجهة نظرهما معًا قد لا ترضي المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها، وقد لا تتفق وجهة نظر كل هؤلاء مع رأي الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية وشبه الرسمية مثل: البنوك المركزة والمجامع المهنية المتخصصة[xv].

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد عرّفه البعض بأنّه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية .كما أنّ الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى[xvi]، كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة[xvii]، وكذلك يعني شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، فالافصاح هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد، كما عرّف الإفصاح المحاسبي ايضًا بأنّه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني ؟أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دو أي لبس أو تضليل[xviii].

مما سبق يتضح أن الافصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرار، وكذلك الربط بين درجة الافصاح وتخفيض حالة عدة التأكد لدى المستفدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته.

وينقسم الإفصاح المحاسبي إلى ستة أنواع تتمثل فيما يلي[xix]:

– **الإفصاح الكامل**: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها ولأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

– **الإفصاح العادل**: يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

– **الإفصاح الكافي**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرًا مباشرًا في اتخاذ القرار، غير أنّه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

– **الإفصاح الملائم**: يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنّه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

– **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)**: هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أنّ هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب الفئات حسب الأخرى.

– **الإفصاح الوقائي**: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنّهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

مما سبق يتضح أن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة بالنوعية المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب، وبتالي فالإفصاح يحقق مل يلي:

– حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة والخاصة؛

– جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء كانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية؛

– حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف؛

– إطلاع المقرضين الحاليين أو المستقبليين على الأوضاع المالية لهذه الشركات؛

– تجنيب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

2- مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي: تُعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفدين من القوائم والتقارير المالية، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي اهتمام الهيئات المهنية والجهات الأكادمية البحثية عالميًا ومحليًا، ولا زال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات.

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلبًا ضروريًا، من أجل إسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، لذا فإنّ دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس الإدارة وتقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولا شك أنّ توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية التي من شأنها أن تعمل على تعزيز تطبيق قواعد الحوكمة الذي أصبح مطلبًا ضروريًا، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل أداء إداري ومالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمسأءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إنّ قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام للشركات والمعايير مهنية صادرة من جهة وبين مجالس إدارة الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى،كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري، كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية[xx].

مما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية ؛ أي الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد، وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، ويشمل أيضًا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقًا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية المطبقة.

إنّ الافصاح المحاسبي يعد مطلبًا أساسيًا أفرزته ضروريات الحوكمة، فتحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونيًا إعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإنّ إخفاء المعلومات يعد إجهاضًا لمتطلبات الحوكمة، في حين يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق

مثلاً قد يتعمد مجلس إدارة الشركات إلى إخفاء الديون وتضخيم الأرباح من أجل رفع قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق، وكذلك استفادة أصحاب المعلومات الحقيقيين من وضع الشركة وتمكينهم من تحقيق صفقات رابحة وبيع حصصهم بأغلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق ببطء، إنّ وجود نظام جيد لحوكمة الشركة يوفر إطار حاميا ومانعًا لظهور مثل هذه التصرفات والحد من محاولات التضليل هذه وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للشركات كذلك مصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية.

3- جودة التقارير المالية وتأثرها بقواعد الحوكمة:

تعني الجودة في هذا مجال حوكمة الشركات مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تُعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفدين،أي أنّ المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[xxi].

وتعتبر الجودة في هذا المجال أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة الشركة، وعليه فإنّ النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.

وهذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية[xxii]:

- حصر العمليات والإحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلات النظام المحاسبي؛

- تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على معلومات المحاسبية؛

- توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية؛

- الرقابة ومتابعة البيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفدين من هذه المعلومات؛

واستنادا لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى النظام من خلال الإجراءات المرتبة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة يتم إعدادها بطريقة متكاملة إلى تقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

إذن فجودة التقارير المالية تعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي[xxiii]:

* المقومات المادية: تتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية؛

* **المقومات البشرية:** تتمثل مجموعة في الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه؛

* **المقومات المالية:** تشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه؛

– **قاعدة البيانات:** تحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

و تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص تسعى لتحقيق الغاية الأساسية نذكرمنها[xxiv]:

* **ملاءمة:** لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجلها، وتعتبر المعلومات ذات جودة عالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذ القرار على تقييم محصلة هذا القرار وملاءمته في اختيار بديل من البدائل واعتباره ذات أهمية إذا كان الإفصاح عنه له تأثير في قرار المستخدم للمعلومات بين البدائل المتاحة وقد وصف مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملاءمة أنّه المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية.

* **المصداقية:** تعتبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلى أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدرًا ملائمًا لمستخدمي التقارير المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة وبما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

* **الدقة:** يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم توافر الدقة في المعلومات إلى حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بمصير الشركة وإلى عدم اتخاذ قرار مناسب، فإذا كانت المعلومات التي توصل إليها شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإنّ قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق تتميز بالدقة وتصبح أمينة ويمكن الاعتماد عليها.

* **التوقيت المناسب:** يعتبر التوقيت عنصرًا مهمًا من عناصر النجاح في عملية اتخاذ القرار، فلهذا يجب أن تصل المعلومات لمتخذيها في الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأنّها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة، وترتبط التوقيت الملائم بالقوائم المالية أي يمكن إتاحة هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لفترات دورية متقاربة.

* **الفهم والاستعاب:** يتوقف تأثير المعلومات المحاسبيةِ على مدى استعاب متخذ القرارات لهذه المعلومات، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومه لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته، فلهذا يتعين على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينه من قدرات مستخدميها لهذه القوائم وحدود تلك القدرات، حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

* **الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:** تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها، أي أن تكون المعلومات مصدرًا مهمًا في صياغة اتخاذ القرار حيث يؤدي إهمالها إلى خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإنّ الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبط بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها لهذا يجب أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، والتعرف على ما يحتاجه المستخدم من معلومات، بحيث إذا أدى حذف أي معلومة أو عدم الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غير صحيحة إلى التأثير على تقييم المستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ القرار فإنّها تعتبر في هذه الحالة ذات أهمية.

* **الكفاية:** تتوقف الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردودًا عالي الجودة للمستفيدين منها.

ومما سبق يتضح بأنّ جودة التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينة تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم متع مستخدمي المعلومات في حالة إدخال تغيرات جوهرية على الأنشطة القائمة وتحقق السرعة في نقل المعلومة وتوقيتها وأهميتها ودرجة مصداقيتها والوثوق بها.

من المعروف إنّ إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء تعمل كوكيل لإدارة الأعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستنادًا إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتـــــــــــها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية[xxv]:

– **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالافصاح الكافي عن أدائها.

– **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنّه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمـــــــــــــرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أنّ سياستها وإجراءتها تنفذ بفاعلية وأنّ بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق يتبن أنّ المعايير الرقابية تلعب دورًا مهمًا في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الايجابي للرقابة.

– **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة ضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

– **معايير فنية:** إنّ توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبية وعلى رأسها معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة (FASB)[xxvi].

وعليه يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجية مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المؤسسة، ولذلك فإنّ مهمة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرًا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أنّ مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دورًا كبيرًا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرًا بمبادئ واجراءات الحوكمة، كما أنّ مبادئ واجراءات الحوكمة هي الاخرى تلعب دورًا كبيرًا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

ثالثا:العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:

يتبين مما سبق أنّ أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، وما تتضمنه من أخطاء لذا فإنّ أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمل من طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير المحاسبية الدولية، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت والتكلفة الملائمين، وهذا ما سيتم تحليله في هذه الفقرة.

1- **علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية:** إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، إذ يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال أبراز دقة وموضوعية التقارير المالية إلى جانب التزام بالقوانين والتشريعات، وبتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، فتطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الافصاح المحاسبي مما يؤكد على أنّ الافصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الافصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة فإنّ إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الافصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإنّ الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أنّ المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضًا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أنّ كل ورقة مالية لها قيمة حقيقة يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أنّ التقارير المالية تؤثر على قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وتريد ذلك القرار[xxvii].

إنّ أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبًا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإنّ الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

2– انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير: إنّ وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرًا رئيسيًا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أنّ الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإنّ ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية، وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضًا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطًا أساسيًا لتأسيس أسواق المال، والتي غالبًا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة.وذلك حتى يكتسب الافصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها[xxviii].

هذا وكما كان السوق المالي يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية فإنّ الإفصاح يعد مطلبًا ضروريًا يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي على حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبتالي فإنّ إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

3– تنوع الجهات المستفيدة من الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: من المعلوم أنّ هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبتالي فإنّ احتياجات المستنفدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها[xxix]:

- طبيعة المستخدم؛
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية؛

- نوع المعلومات ومستوى جودتها وكميتها؛

- التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

كما أنّ فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار[xxx].

واستنادًا لما تقدم فإنّ الفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملاءمة والموثوقية المتمثلة في:

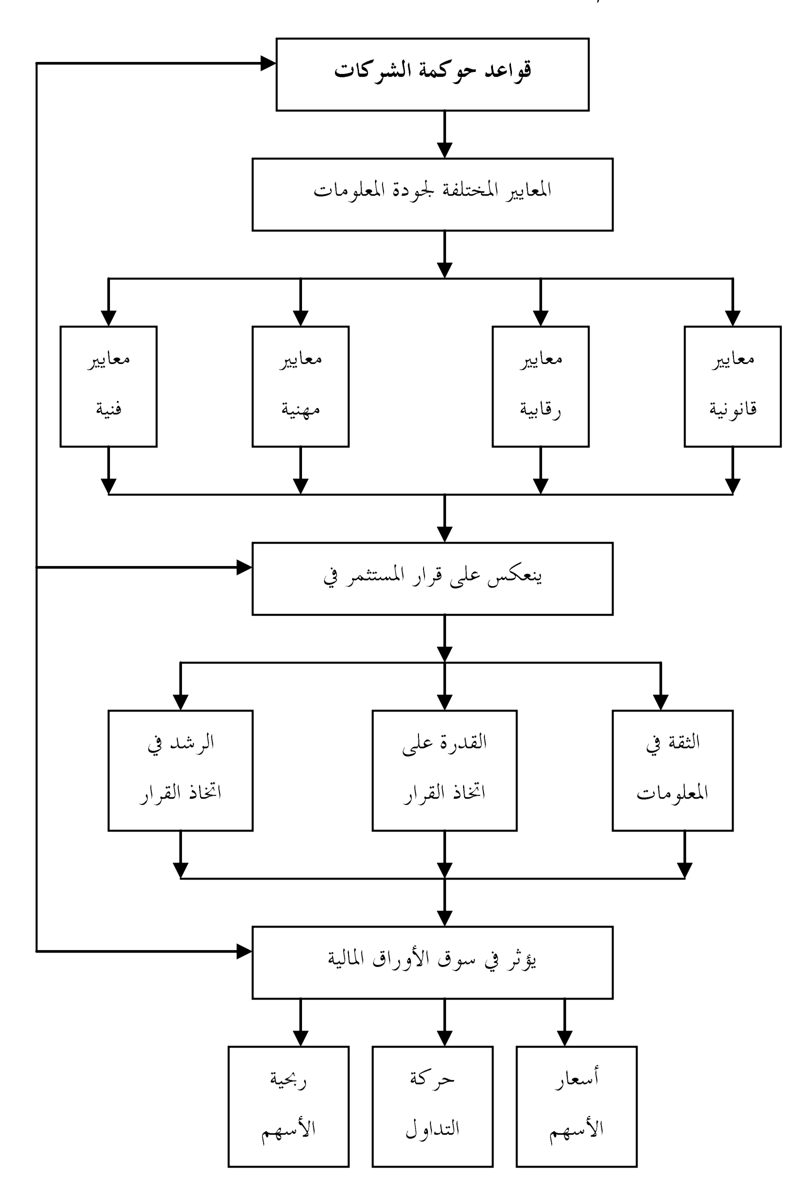
- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم)؛

- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية؛

- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

وللاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للاثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية المقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين:

الشكل رقم (01): علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية وانعكاساته على



المصدر: خليل محمد، مرجع سابق، ص35.

خاتمة:

في ضوء التحليلات النظرية قواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح وجودة التقارير المالية توصلنا إلى أنّ هذه القواعد أداة فعالة ومحكمة وتحارب أنواع الفساد سواء كا ماليا أو إداريا ولتحقيق ذلك وجب على مجلس إدارة الشركات تطبيق معايير الدولية المحاسبية المنادية إلى الإفصاح والشفافية ويتم ذلك بالقيام بما يلي:

- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتم؛

- العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال؛

- ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين؛

- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين؛

- العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة؛

- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والآمان لأموالهم.

الهوامش والمراجع:

[i] القاضي حسين، حمدان مأمون، ***نظرية المحاسبة***، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان- الأردن، 2001، ص 20.

[ii] العبد جلال، ***حوكمة الشركات...ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم***، شبكة اقتصاديات، WWW.4eqt.com (2012/03/20)

[iii] مطر محمد عطية، الحيالي وليد ناجي، ***نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات***، دار حنين، ، 1995، ص13.

[iv] علي عبد الوهاب شحاتة، ***مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة***، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص35.

[v] طارق محمد يوسف، ***حوكمة الشركات***، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد السادس عشر، ديسمبر، 2003، ص11.

[vi] حماد طارق عبد العال، ***حوكمة الشركات: المفاهيم المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف***، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص15.

[vii] المرجع نفسه، ص16.

[viii] موقع حوكمة الشركات، www.hawkama.net (2012/03/21)

[ix] مركز المشروعات الدولية، www.cipe-arabia.org (2012/03/22)

[x] حنان رضوان، ***تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص40.

[xi] خليل محمد، ***دور المحاسب الاداري في إطار حوكمة الشركات***، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003، ص 30

[xii] العبد جلال، مرجع سابق.

[xiii] حماد طارق عبد العال، مرجع سابق، ص ص 22-23.

[xiv] شوقي ماجد، ***حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة....صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة،؟***، مركز المشروعات الدولية، مرجع سابق.

[xv] القاضي حسين، ***المحاسبة الدولية***، ط1، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2000، ص61.

[xvi] المرجع نفسه الصفحة نفسها.

[xvii] مطر محمد عطية، مرجع سابق، ص45.

[xviii] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[xix] الظاهر الخطيب، ***الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية***، www.aljazylaw.com/.../**pdf/hawkama**t_alsherkat2.**p**. (2012/03/22)

[xx] السعدني مصطفى حسن بسيوني، ***مدى ارتباط الشفافية والافصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات***، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007، ص61.

[xxi] الشيرازي عباس مهدي، ***نظرية المحاسبة***، مطبعة السلاسل، الكويت، 1991، ص120.

[xxii] خليل محمد، مرجع سابق، ص 25.

[xxiii] مطر محمد عطية، مرجع سابق، ص133.

[xxiv] القاضي حسين، مرجع سابق، ص69.

[xxv] خليل محمد، مرجع سابق، ص39.

[xxvi] المرجع نفسه، ص ص 33-35.

[xxvii] خليل محمد مرجع سابق، ص31.

[xxviii] حنان رضوان، مرجع سابق، ص40.

[xxix] الشيرازي عباس مهدي، مرجع سابق، ص70.

[xxx] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.